المبحث الثالث

إسرائيل وأطماعها فى مياه نهر النيل

خُصص هذا المبحث للإجابة عن التساؤل التالى: **ما هو الميزان المائى لإسرائيل، وكيف تدبر لتحقيق أطماعها فى مياه نهر النيل ، وذلك من خلال المطالب الثلاثة التالية**

المطلب الأول: أزمة إسرائيل المائية وإستراتيجيتها للحل.

المطلب الثانى: علاقة إسرائيل بدول حوض النيل .

المطلب الثالث: إسرائيل وأزمة مصر مع دول حوض النيل .

المطلب الأول

أزمة إسرائيل المائية واسترتيجيتها للحل

تستند الحركة الصهيونية منذ مؤتمر بازل ١٨٩٨م وقيام دولة إسرائيل إلى استراتيجية محددة تضع المياه على رأس قائمة أولوياتها باعتبار أهميتها القصوى فى هذه المنطقة من العالم المتسمة بالجفاف، فبدون المياه تستحيل الزراعة فى مستوطناتها ، ويتعذر تنفيذ برامج استيعاب المهاجرين إليها فى الريف والحضر، عدا ما تتطلبه الصناعة وخطط تنميتها، ولذلك وضعت إسرائيل خريطتها على أساس التحكم فى مجمل المصادر الطبيعية للمياه فى المنطقة بل وتغيير خريطتها الطبيعية لحسابها، ووضعت إسرائيل النيل ضمن حساباتها، وهى لا تضع خططها على الورق بل تعمد فوراً إلى تنفيذها بشتى الطرق، غير مبالية بالحقوق التاريخية، أو الاتفاقيات القانونية الدولية.

أولاً: أهداف ومقاصد السياسة المائية لإسرائيل:

١- التحكم فى مصادر المياه.

٢- مضاعفة مواردها المائية بشتى الطرق.

٣- تنمية مواردها من المياه الجوفية.

٤- تدبير الموارد اللازمة لقنوات استهلاكها.

٥- تحقيق مشروعها بسحب مياه النيل إلى صحراء النقب.

٦- العمل على إنشاء سوق للمياه فى المنطقة.

٧- الإدارة المركزية المشتركة لمياه المنطقة[١].

أدرك القادة الصهاينة قبل قيام دولتهم ١٩٤٨م، أن الزراعة والاستيطان هما أهم شيء من أجل الاستمرار وتكوين دولة، وكانت فى البداية مجرد مطالب يبعث بها الصهاينة إلى القوى البريطانية والأمريكية التى ستساعدهم فى تأسيس دولتهم.

وعندما فكر هرتزل مؤسس دولة إسرائيل فى إنشاء الدولة ١٨٩٧م ربط بين الماء وبقاء هذه الدولة، ولقد استعان الصهاينة منذ مطلع القرن العشرين، بمساندة انجلترا وأمريكا لتضمين حدود فلسطين منابع مائية، لم تكن ضمن حدودها من قبل، وفى مؤتمر فرساى بفرنسا (٣فبراير ١٩١٩م)، تقاسم الحلفاء غنائم الحرب العالمية الأولى، كما نجح الصهاينة فى اقتطاع جزء كبير من جنوب لبنان وضمه إلى فلسطين، ليكون لإسرائيل مصدر واحد على الأقل من مصادر مياه نهر الأردن الشمالية وجزء كبير من الأراضى الواقعة على الضفة الشرقية، فى أعلى الأردن على امتداد الحدود الشرقية لبحيرة الحولة وكل بحيرة طبرية كل هذه المناطق ضُمت إلى فلسطين، ليكون لإسرائيل السلطة المطلقة على نهر الأردن. كما امتدت آمال اليهود إلى تأمين منابع المياه الأخرى لنهر الأردن كاليرموك والليطانى[٢].

ومنذ الحركة الصهيونية عام ١٨٩٨م كانت خطة إسرائيل هى الاستيلاء على منابع الأنهار وليس فقط مجرى نهر الأردن الرئيس لديها، وإنما أيضاً منابعه وروافده، كما شملت خريطتها المائية، نهر الليطانى فى لبنان، ونهر النيل فى مصر، فأرض الميعاد لدى إسرائيل ممتد فى خططهم من النيل إلى الفرات.

وقد أخذ الصراع الإسرائيلى – العربى على المياه شكل المشروعات والمشروعات المضادة، كما أن إسرائيل كانت دوماً الأسرع إلى التنفيذ، وبالطرق المشروعة وغير المشروعة، كما أنها تعوق إتمام المشروعات العربية المائية، فعلى سبيل المثال المشروع العربى للمياه فى منطقة حوض نهر الأردن، لم يتحقق أبداً، باستثناء بعض الإنشاءات البسيطة، فإسرائيل دائماً تحول دون قيام أى مشروع عربى لا توافق عليه.

(١) رمزى سلامة، مشكلة المياه فى الوطن العربى – احتمالات الصراع والتسوية منشأة المعارف، مرجع سابق، ص ٥١.

(٢) المرجع السابق، ص١٧٥.

ثانياً: المشروع المائى الإسرائيلى:

الذى نُشر كدراسة كاملة عام ١٩٩٠م ، وبعد محاولات عديدة لطرحه وتطويره منذ عام ١٩٧٤م ويقوم على الأركان الأربعة التالية:

١- تزويد الضفة الغربية وقطاع غزة بالمياه من مصادر خارجية، ويطرح المشروع أنهار النيل – أو اليرموك – أو الليطانى أو جميعها كمصدر رئيسى خارجى.

٢- نقل مياه النيل إلى شمال النقب (حيث زعم المشروع أن كميات ضئيلة من المياه بالقياس المصرى (٥و%) من الاستهلاك لا تشكل عنصراً مهماً فى الميزان المائى لمصر.

٣- مشروعات مع لبنان تتضمن الاستغلال الكهربائى لنهر الحاصبانى، ونقل الليطانى إلى إسرائيل واستغلاله كهربياً .

٤- إنشاء هيئة مائية مشتركة أردنية/إسرائيلية، للتنمية المشتركة واقتسام موارد المياه.

ويحتوى المشروع على مزاعم أهمها أن مصر، لديها فائض مائى يضيع فى البحر المتوسط، والمعروف أن تصريف أى نهريحول دون ارتداد المياه أو فيضانه، ويحول دون حدوث كوارث طبيعية. كما أن ذلك التصريف يساعد على التخلص من الأملاح الزائدة والمحافظة على التوازن الملحى، كما أن المشروع الإسرائيلى تجاهل كون مصر دولة من دول حوض النيل، ولا يحق لها الانفراد بالتصرف فى مياه النيل خارج نطاق الحوض، فقواعد القانون الدولى لا تسمح بذلك، إلا إذا كانت إسرائيل ترغب وتسعى إلى إستعداء الدول الإفريقية الصديقة ضد مصر، وتسعى فى تهديد أمن مصر القومى[١].

ثالثاً: الموقف المائى لإسرائيل:

تعتمد إسرائيل حالياً فى أكثر من ٥٥% من استهلاكها من المياه على ماتم الاستيلاء عليه عقب حرب ١٩٦٧م، ١٩٨٢م من إجمالى الإيراد المائى لها فى١٩٩٠م والذى يقدر ب (٨و١ إلى ٩٥و١) مليار م٣ سنوياً. تستهلك منه حالياً ٩٠% فهى تعتمد منذ احتلالها للضفة الغربية وغزة على سحب حوالى ٥٥٠ مليون م٣/سنوياًمن الأحواض الجوفية للضفة إلى جانب حوالى ٥٠مليون م٣/سنوياً، يستهلكها ٣٠٠ألف مستوطن يعيشون على أكثر من ١٥٠مستعمرة شيدتها إسرائيل فى الضفة الغربية، وبذلك تستهلك إسرائيل ٦و٨٧% من جملة مياه الضفة القابلة للتجديد والبالغة ٧٤٢مليون م٣. أما قطاع غزة فإن المستوطنين الإسرائيليين الدين يبلغ عددهم

(١) المرجع السابق، ص ١٧٩ .

(١٩٩٤م) أربعة آلاف مستوطن يستهلكون حوالى ٣٥مليون م٣/سنوياً أى حوالى ٥٨% من جملة مياه قطاع غزة القابلة للتجدد والبالغة ٦٠مليون م٣.

وبقيام إسرائيل بتحويل مجرى نهر الأردن وضخ مياهه إلى المنطقة الغربية فيها، بلغت كمية المياه التى تتحصل عليها سنوياً ٨٠٠مليون م٣/سنويا وتحصل إسرائيل من نهر الليطانى (بعد احتلالها للجنوب اللبنانى على حوالى ٤٠٠ مليون م٣ /سنوياً كما تحصل على حوالى ١٠٠مليون م٣ / سنوياً من مياه نهر اليرموك، كذلك تحصل على حوالى ٣٥مليون م٣/سنوياً من مياه هضبة الجولان بسوريا.

وبلغ الاستهلاك الكلى لإسرائيل (١٩٩٩م) ٩٥٥و١ مليار م٣ / سنوياً ، وسوف يتضح لنا أن إسرائيل تحصل على مياه من خارج حدودها الشرعية ما يبلغ كميته حوالى ١٠٧٥مليون م٣ /سنوياً أى بنسبة ٥٥% من إجمالى إيراداتها المائية[١].

جدول (٥) يبين مصادر المياه فى إسرائيل عام ٢٠٠٠م بالمليون م٣

المصدر	كمية المياه
نهر الأردن	٨٠٠
هضبة الجولان	٣٥
نهر الليطانى	٤٠٠
نهر اليرموك	٨٥
الضفة الغربية	٦٠٠
قطاع غزة	٣٥
المجموع	٩٥٥و١ مليون م٣

المصدر: د/ رمزى سلامة (مشكلة المياه فى الوطن العربى – إحتمالات الصراع والتسوية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠١م ص١٨٢.

وبحساب متوسط نصيب الفرد فى إسرائيل من المياه على أساس حوالى ٣٥٥م٣/ سنوياً، وهو كما نرى تحت خط الأمن المائى، الأمر الذى يفسر سبب حدة الصراع الإسرائيلى على المياه، وقدر العجز المائى عام ٢٠٠٠م بحوالى ٨٥٠ مليون م٣ / سنوياً وحيث يتزايد السكان

(١) المرجع السابق ، ص١٨١.

بمعدل ٢و٢% سنوياً. وهناك تقديرات تصل إلى ١٠% فى السنوات التى يزيد معدل التهجير اليهودى من الخارج إلى المستوطنات الإسرائيلية، ومعلوم أن الإصلاح الزراعى يستهلك وحده ٧٥%من إجمالى الاستهلاك الإسرائيلى للمياه . كل هذه المعطيات المائية الجغرافية السياسية تملى على إسرائيل أن لا تفرط فى مورد مائى عربى واحد مما تستولى عليه وتعتبره أمراً واقعاً وحقاً مكتسباً (من وجهة نظرها)[١].

كما تستولى إسرائيل على المياه الجوفية فى الأراضى العربية المحتلة، لخدمة مشروعات التوسع الاستيطانى فى هذه الأراضى ومن بين أربع طبقات خازنة للمياه الجوفية فى إسرائيل والضفة الغربية المحتلة، فإن الوحيدة التى تقع فى إسرائيل هى طبقة المياه الجوفية فى الشريط الساحلى، بينما تقع الطبقات الثلاث الأخرى فى معظمها فى الضفة الغربية[٢].

كما تستفيد إسرائيل من المياه الجوفية فى لبنان، حيث إن الخرائط الجيولوجية تظهر إنحدار نحو إسرائيل فى مناطق معينة مثل بنت جبيل[٣].

فمنذ هزيمة ١٩٦٧م وإسرائيل تسيطر على المياه العربية فى الجولان بسورية، ونهر الأردن بالأردن والليطانى بلبنان، وعلى المياه الجوفية فى الضفة الغربية وغزة، وتسعى للضغط من أجل وصول فرع لنهر النيل فى صحرائها بالنقب[٤].

وللاستحواذ على مياه نهر الأردن وروافده شرعت إسرائيل منذ الأيام الأولى لتأسيس دولتها فى إقامة العديد من المشروعات، فقامت بتنفيذ الأعمال اللازمة لتحقيق خطة زراعية / مائية لربط المهاجرين الجدد بالأرض المحتلة وإقامة المستوطنات الزراعية لإنتاج الغذاء، حيث مدت الأنابيب من الشمال ذو الوفرة المائية إلى الجنوب الجاف مائياً وبدأت مشروعها بنقل مياه الأردن إلى الصحراء النقب بواسطة خط أنبوب يعرف بخط المياه القطرى وهو يتألف من خطين شرقى ونُفذ عام ١٩٥٥م وغربى بطول ١٣٠كم حتى محطة رأس العين وبقطر ٢٦٩سم، وبمعدل سنوى ٣٢مليون م٣، ويهدف الخط الغربى إلى تأمين نقل هذه المياه من بحيرة طبرية إلى أراضى النقب، ونفذ الخط عام ١٩٦٤م ويلاحظ أن منطقة النقب قد حظيت بإهتمام كبير من قبل قادة إسرائيل.

---

(١) انظر من ص١٨٢: ١٨٥ المرجع السابق.

(٢) محمد أبو العلا محمد، مشكلات المياه فى الشرق الأوسط، مرجع سابق ، ص ٣٧

(٣) رمزى سلامة، مشكلة المياه فى الوطن العربى – احتمالات الصراع والتسوية منشأة المعارف، مرجع سابق ص١٦٨.

(٤) المرجع السابق ص٣٠

ومن المعروف أن إسرائيل تتقاسم مع الأردن مياه نهرى الأردن واليرموك وتسحب مياهه الجوفية إلى أراضيها، ومعلوم أن الأردن تعانى من تحويل المياه المالحة إليه، بسبب مشروعات إسرائيل العديدة على النهر، الأمر الذى حال دون زراعة أردنية تعتمد على مياه النهر منذ الستينيات، إلا بعد خلطها بماء عذب جوفى أو من مياه السدود .

وكان مؤتمر القمة العربى الأول (١٩٥٩م) قد عُقد بالإسكندرية لبحث إستفزازات إسرائيل المائية حيث شرعت فى تحويل مياه الأردن إلى داخل أراضيها، وقد عرضت الجامعة العربية مشروعاً للاستفادة من مياه الأردن لصالح سوريا والأردن ولبنان، إلا أن إسرائيل دمرت منشآت هذا المشروع عام ١٩٦٥م من أجل الاستمرار فى الاستيلاء على مياه نهر الأردن، وساعتها أيدت أمريكا تصرفات إسرائيل فى هذه الأزمة واعتبرت المشروع العربى (أكبر خطر يهدد السلام فى المنطقة).

إن إجمالى ما تسحبه إسرائيل من المياه من المناطق التى تحتلها وتسيطر عليها، يزيد عن إحتياجاتها الفعلية، حيث تشير بعض التقديرات إلى أن إسرائيل تتلقى داخل حدودها حوالى ٦٥٠و١ مليار م٣ /سنوياً من المياه المتجددة، لكنها تحصل بالفعل على ٩٥٠و١ مليار م٣ وتستهلك منها ٨٣٠و١ مليار م٣ مما يعنى أنها تحتفظ بمياهها كمخزون استراتيجى تحسباً للظروف الطبيعية أو ربما العسكرية.

ومن المشروعات التى قامت إسرائيل بتنفيذها على نهر الأردن للإستحواذ على مياهه، يمثل نهر الأردن ٤٢% من إجمالى موارد المياه لإسرائيل:

- مشروع تجفيف بحيرة الحولة واستصلاحها بتجفيف المستنقعات وتصريف مياه بحيرة الحولة بقناة إلى طبرية ، وبذلك تضمن إسرائيل الاستيلاء على ١٠٠ مليون م٣ من المياه شهرياً وقد باشرت هذا المشروع فى عام ١٩٥٣م وأُنجز عام ١٩٥٦م.
- ولقد قامت إسرائيل بحفر الآبار لتزويد المستوطنات بالمياه لدرجة استنفذت الطبقة المائية الجوفية للشريط الساحلى، ثم شرعت بعد ذلك فى تنفيذ ما عُرف بخطة السنوات السبع عام ١٩٥٣م، وخطة السنوات العشر ١٩٥٦م وتضمنت الخطتان الاستيلاء على ٥٠% من مياه نهر الأردن، مع العلم أن كمية المياه التى تنبع من أراضيها لا تتجاوز ٢٣% من إجمالى مواردها المائية.
- مشروع تحويل مياه نهر العوجا (لايراد سنوى ٢٣٠مليون م٣) من الضفة الغربية إلى داخل حدودها.

وفى إطار ما تضعه إسرائيل من خطط، فقد نفذت فى المرحلة (من ١٩٥٨م -١٩٦٨م) أضخم مشروعاتها المائية وهو (الناقل القطرى) طبريا- النقب لنقل ٣٠٠ مليون م٣/سنوياً إلى شمال أو جنوب صحراء النقب وقامت فى هذه الفترة بتطوير زراعة الصوالح والزهور والمحاصيل النقدية مثل القطن.

وفى ١٩٩٤/٤/٢٦م وبناء على إتفاقية تمت بين إسرائيل والأردن (عرفت بإسم إتفاقية السلام الإسرائيلية الأردنية) وهو أول إتفاق عرفى إسرائيلى يتضمن فقرات عن المياه وبموجب هذا الإتفاق استفادت إسرائيل بأن تحصل على ١٣مليون م٣ من المياه فى الفترة من (١٥مايو- ١٥ أكتوبر)/ سنوياً - بالإضافة إلى ٣٠مليون م٣ من نهر اليرموك شتاءاً بالإضافة لذلك يحق لإسرائيل الحفاظ على استعمالاتها الحالية لنهر الأردن من نقطة التقاء نهر اليرموك به٠كما تستمر إسرائيل فى استغلال الآبار الجوفية فى وادى عربة وتمنع أىبلد إتخاذ أو السماح بإتخاذ أى إجراء من شأنه أن يؤثر بشكل ملحوظ فى تقليل إنتاج هذه الآبار أو من نوعيتها. وبالإضافة لذلك يجوز لإسرائيل أن تزيد طاقة الضخ من الآبار الأردنية وأنظمتها بما سعته ١٠مليون متر٣/السنة.

ولقد حققت إسرائيل ولو مرحلياً - حلماً قديماً - بإستيلائها على الجنوب اللبنانى فى عام ١٩٨٢م، وسيطرتها على الليطانى المحط الدائم لأطماعها فى لبنان٠ ونهر الليطانى يمثل ٢٠% من مساحة لبنان ومنذ احتلال إسرائيل للشريط الحدودى ١٩٧٨م بدأت بالفعل فى سحب مياه الليطانى إلى الجنوب، واستخدمت فى ذلك مضخات قدرتها١٥٠مليون م٣ /سنويًا وُضعت قُرب منطقة الخردلى بأراضيها وانتهت منه فى عام ١٩٨٦م. كما أن إسرائيل بعد احتلالها لهضبة الجولان بسوريا، تسعى للسحب الكامل لمياه بحيرة فرعون فى لبنان ويفيد تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة (إسكو فى عام ١٩٩٣م) بأن إسرائيل قد مهدت لما سبق بشق طريق طوله ١٢كم من الجنوب من نبع الوزانى واقتطعت المنطقة المحيطة بالنبع، وقد مدت أنابيب بمقياس ١٦بوصة، بحجة توصيل المياه إلى قرى حاصبانى بلبنان. وإذا كانت طاقة الوزانى والحاصبانى ١٤٥مليون م٣ فإن إسرائيل تستغل منها أكثر من ٩٢%. وباستكمال شبكة الأنابيب، فإن إسرائيل تمكنت من جر مياه الليطانى إلى بحيرة طبرية لتخفيف نسبة الملوحة فيها عن طريق الأنابيب المدفونة تحت الأرض[١].

(١) انظر من ص١٦٥-١٦٧ ، المرجع السابق.

إلا أنه بعد ذلك إتخذت إسرائيل قراراً بإنشاء أربعة مفاعلات نووية وربما مفاعل خامس فى غزة، فى سبيل تحلية المياه بالطاقة النووية، إذ ليست لديهم مساحة من أشعة الشمس[1].

فيتضح مما سبق أن دولة إسرائيل منذ قيامها، تنفذ استراتيجيتها بخصوص المياه فقد بدأت فى تنمية جميع الموارد المائية المتاحة لديها لتلبية حاجات السكان مع تدفق الهجرة إليها، ووجهت مشروعات التنمية المائية فى أولى مراحلها لخدمة القطاع الزراعى لأسباب استراتيجية تهدف إلى الاستيطان فى الريف فضلاً عن توفير الغذاء والعمل للسكان، ووضعت الحكومة لهذا الغرض خطة شاملة تتفق والحلم الصهيونى بإنشاء دولة إسرائيل على أرض فلسطين (أرض الميعاد) وتتصف بالمحافظة القصوى على المياه وتوزيعها توزيعاً دقيقاً، مع الاستيلاء على المياه العربية لتحقيق خطتها.

رابعاً: الإستراتيجية الإسرائيلية فى مياه نهر النيل:

يعد الماء أحد الدعائم الثلاث التى تقوم عليها العقيدة الصهيونية وهى (الأرض- الشعب - الماء) وقد ذكر رئيس الوزراء الإسرائيلى شيمون بيريز (إن إمتلاك مصادر المياه القريبة والبعيدة سيكون العامل الإستراتيجى الأهم فى وجودنا) وقد سبق وذكر نفس رئيس الوزراء فى كتاب له بعنوان (الشرق الأوسط الجديد) الصادر عام ١٩٩٣م – فى الفصل الذى حمل عنوان (مياه الوجود) حيث ألح على أن البقاع والمصادر الأهم هى دائماً الموجودة (خارج الحدود).

فما يقع اليوم من تلاطم الأحداث وما يبدو من الخيوط الخارجية التى لم تعد تخفى نفسها فى دارفور أو شرق السودان أو الصومال، ويبدو أنه بقرب موعد ساعة الحقيقة فى ما يتعلق بالمطامع الصهيونية فى نهر النيل، ليس فقط بوصفه أول مصدر للماء فكر فيه الصهاينة خارج حدود فلسطين التاريخية، بل وإحكام السيطرة الاستراتيجية على تلك المناطق العربية الإفريقية المتاخمة لضلع البحر الأحمر الغربى عبر عقود، كان المثير من القراءات يبسط النظر إلى الأهداف الصهيونية، من وراء التوغل فى منطقة حوض النيل، واقصى الشرق الإفريقى، فيرده إلى حاجة الكيان الصهيونى المباشرة إلى الماء فى ظل التقديرات الصهيونية والدولية التى تقول: إن هذه المشكلة ستتضخم فى واقع النمو السكانى الإقليمى، وبالتالى فإن الأمر هو إستثمار بقائه فى المستقبل، ويمكن القول إن هذا الفهم كان له ما يبرره فى السنوات الأولى التى تلت قيام إسرائيل على الأراضى الفلسطينية عام ١٩٤٨م إذ إن الصهاينة كما هو معلوم خططوا عام ١٩٤٩م للحصول على مياه النيل وإيصالها إلى صحراء النقب، وبعد تسعة وعشرون عاماً

(١) رشدى سعيد وآخرون، أزمة المياه فى الوطن العربى، مرجع سابق ، ص٢٣.

فرضوا فى وثيقة كامب ديفيد مع السادات بنداً ينص على ما أُسميت (بقناة السلام) لإستجرار مياه النيل عبر سيناء إلى تلك المنطقة من فلسطين.

ولكن سرعان ما أخذت الأهداف الصهيونية، تتجلى عن حقائقها الأشمل والأكثر تعقيداً، ليتضح طموح حثيث للهيمنة وضعت لأجله الخطط مبكراً فى الكيان الصهيونى، وتؤكد وثائق الجيش الصهيونى ومنها (وثيقة الخطة الاسترتيجية) للجيش فى الخمسينيات، نُشرت فى عام ١٩٥٧م وبها أن الصهاينة اعتقدوا فى البدايات بإمكانية السيطرة على حوض النيل وعواصم عربية فى المشرق عبر الاحتلالات العسكرية المباشرة، وظلت الفكرة قائمة حتى عام ١٩٧٣م، فحرب ١٩٦٧ غيرت أيضاً من مفاهيم السياسيين الصهاينة عن أساليب تحقيق الهيمنة الجيوبوليتيكية، وبالتالى فإن فكرة تحقيق السيطرة على مناطق كمنطقة حوض النيل والقرن الإفريقى، بتقاليد الغزو المباشر، أصبحت غير واقعية على الإطلاق.

لقد كان حوض النيل ولايزال عصباً، يمنح من يتحكم به السيطرة الشاملة على ذلك الجزء الإسترتيجى من القارة، وقد فهم الأقدمون ذلك تماماً، ومن الوثائق رسالة الملك الإثيوبى إلى الوالى العثمانى فى مصر ١٧٠٥م التى كانت تهديداً يدرك أهمية النيل فى حروب الأرادات السياسية فى المنطقة (النيل الوسيلة الوحيدة للانتصار عليكم)[1].

وأدرك الصهاينة من ذلك وسواه، أهمية التحرك بين المتناقضات فى دول حوض النيل كخطوة أولى، واتخاذ اصطفافات إفريقية صرفة فى مواجهة الدول الإفريقية العربية والإسلامية وعلى رأسها مصر – وفيما كانوا يعملون منذ النصف الثانى من الخمسينيات على مد ظلالهم الأمنية والعسكرية على البحر الأحمر – مشارف القرن الإفريقى – كما ركزت إسرائيل من جهة أخرى نحو الإختراق الدبلوماسى فى إثيوبيا التى تسيطر على ٨٥% من مياه النيل، ومنها اتسعت خطوط الانتشار الصهيونى لتصل إلى كينيا وبورندى وأوغندا وتنزانيا وغيرها.

ولعل أول فكرة إشتغل عليها الصهاينة فى استخدام علاقاتها مع تلك الدول، أن تقع هذه الدول نحو مخطط لإستنزاف النيل عبر الخروج على معاهدة ١٩٢٩م ، التى تعطى لمصر الحق فى الإعتراض على أى مشروع أو تصرف بمنابع النهر كونه يشكل مساً بعصب وجودها وأمنها القومى الاقتصادى والسياسى.

(١) انظر من ص ٤٤٥ : ٤٦١ عبد المؤمن محفوظ محمد، حقوق مصر فى مياه النيل فى ضوء القانون الدولى للأنهار، مرجع سابق.

وقد حرك الصهاينة الأمر فى بداية الثمانينيات فإستطاعت الدبلوماسية المصرية أن تتجاوز الأزمة، وعملت على تطوير المعاهدة فى مساع أسفرت عن قيام منظمة الإندوجو التى تتشكل من دول حوض النيل.

١- مشروع هرتزل:

وبعدما فشل مشروع هرتزل فى مارس ١٩٠٣م وكان مشروعه يقوم على أن يأخذ المياه الفائضة من النيل، التى تجرى عادة إلى البحر المتوسط ولا يستفاد منها، وقدتم رفض المشروع من قِبل خبراء من نظارة الأشغال العمومية حيث إن ذلك سيؤثر بلا شك على رى الأراضى داخل مصر.

وأدرك هرتزل فشل خطة الاستعمار لسيناء والعريش بسبب عجز مصر عن الاستغناء عن كمية كبيرة من المياه الضرورية للمشروع. وجاء لرفض بريطانيا للمشروع لأسباب اقتصادية وسياسية.

فالأسباب الاقتصادية أن هذا المشروع سيؤثر ويهدد الخطة البريطانية وهى ربط الزراعة المصرية بالصناعة البريطانية وهى الخطة التى تلت الاحتلال البريطانى على مصر ١٨٨٢م وإعادة احتلال السودان ١٨٨٩م، وما يتبعها من تنظيم الرى ببناء خزان أسوان الذى تم بناءه ١٩٠٢م.

وبعد ذلك الفشل لمشروع هرتزل بقيت الأطماع الإسرائيلية فى مياه النيل كما هى وعلى سبيل المثال:

أ- أعد الخبير الجيولوجى الإسرائيلى، مشروع استغلال الآبار الجوفية فى سيناء ؛ وذلك فى صحراء النقب وذلك استناداً إلى خرائط أمريكية تثبت وجود الآبار الجوفية فى سيناء وبذلك يمكن تأمين مصدر مائى يحل مشكلات إسرائيل المائية، وحسب الدراسات فإن الخزان الجوفى الممتد تحت سيناء يحوى ٢٠٠ مليار م٣/سنوياً من المياه، وحالياً تقوم إسرائيل بسرقة جزء من هذه المياه، عن طريق آبار يصل عمقها إلى ٨٠٠ متر، تحت سطح الأرض.

ب- كانت هذه الابار بالقرب من الحدود المصرية استناداً إلى دراسة كان قد أعدها معهد شيلواح الإسرائيلى للحصول على المياه الجوفية الممتدة تحت هضبة التبة المصرية – شمالى سيناء – وتم هذا أيضاً بمساعدة شركات أمريكية مختصة فى شئون المياه الجوفية.

ت- أكد المهندسون المصريون فى ندوة أن إسرائيل تقوم بسرقة المياه الجوفية من سيناء على عمق ٨٠٠متر من سطح الأرض، وكشف أيضاً التقرير الذى أعدته لجنة الشئون العربية

بمجلس الشعب فى يوليو ١٩٩١م أن إسرائيل تعمدت سرقة المياه الجوفية فى سيناء عن طريق حفر آبار إرتوازية قادرة باستخدام آليات حديثة على سحب المياه المصرية، وأن هذه الآبار قد حُفرت فى[1] قطاع غزة. وذكر التقرير أن إسرائيل تقوم بسحب ٢٠٠مليون م٣ من المياه المصرية الموجودة فى خزان وادى الجرانى قرب الحدود فى سيناء الشمالية، وقامت بتشييدها فى منطقة الكونتيلا قرب الحدود المصرية لمنع ارتداد المياه مرة أخرى إلى الأراضى المصرية.

٢- مشروع اليشع كالى ١٩٧٤م:

وحيث فشل مشروع هرتزل عادت أطماع إسرائيل فى مياه النيل من خلال مشروع اليشع كالى وهومهندس متخصص فى هندسة المياه وملخص مشروعه المسمى (مياه السلام) هو نقل مياه النيل إلى صحراء النقب عبر شبه جزيرة سيناء، من خلال توسيع ترعة الإسماعيلية التى تتغذى من رافد دمياط وقناة سيناء المتفرعة لزيادة معدل تدفق المياه فى الجانب الآخر فى قناة خرسانية لمنع تسرب المياه، وهذه القناة تقع فى الجانب الغربى لصحراء سيناء، بالقرب من العريش – القنطرة. وتستمر بمحاذاة الساحل فى خطين متجاورين حى (خان يونس) فى قطاع غزة وعندها يتفرع خط المياه بإتجاهين:

الأول: يسير بمحاذاة الساحل الشمالى لفلسطين باتجاه تل أبيب بطول ٢٥٠كم فى الجزء الغربى، و٥كم فى الجزء الشرقى ويروى فى طريقه (قطاع غزة).

والثانى: يتجه جنوباً نحو أمفاكيم (وبئر سبع) لرى النقب على أن تمد هذه القنوات إسرائيل بنحو٠,٨ مليار م٣ /سنوياً.

ويستند اليشع كالى فى تصوره فى مشروعه، أن ٠,٨ مليار م٣/سنوياً كمية هزيلة بالنسبة لموارد مصر البالغة على حد قوله ٨٤ مليار م٣/ سنوياً، ولا تؤثر على المتطلبات المائية المصرية، وأن هذه المياه تكفى ٦و١ مليون نسمة من المهاجرين إلى إسرئيل دون أن يسبب ضغط إضافى على موارد المياه فى إسرائيل ، وهذه الكمية من المياه ستمكن إسرائيل من تكوين جيش قوامه مليون جندى.

إن هذا المشروع سيحل أزمة المياه فى إسرائيل نهائياً، وأنه سيتم توصيل المياه ليس فقط إلى النقب ولكن إلى أواسط إسرائيل وشمالها، كما أن فائض مياه الرى عند المصريين جيد جداً وهى تعادل عشرة أضعاف استهلاك الزراعة الإسرائيلية وأن فى وفى رأيه أن فى هذا الشروع

(١) المرجع السابق.

إنهاء لمشكلة المياه فى قطاع غزة خاصة فى مجال الزراعة، وستوقف استنزاف إسرائيل للمياه الجوفية فى الضفة الغربية.

ويرى أن توصيل النيل إلى صحراء النقب أقل تكلفة من تزويدها من بحيرة طبرية، وأنه فى حالة قبول مصر بيع مياه النيل إلى إسرائيل فهى ستجنى سنوياً ١٠ مليون دولار. أى أن الجانب الاقتصادى فى المشروع يُطرح على أنه متاجرة من مورد طبيعى.

وأن تدفع إسرائيل ثمناً للمياه المستورده يعادل ضعف ما تعطيه فى البلاد المصدرة للمياه، أى أن تبيع مصر المياه لإسرائيل لزراعة القطن، بنفس الثمن الذى تبيع به مصر، القطن نفسه. وهو يرى من الناحية الاقتصادية أن هذا الشىء نافع لإسرائيل ، حيث سيستطيع المزارع الإسرائيلى أن ينتج بواسطة متر٣ من المياه ، ست أضعاف ما ينتجه الفلاح الصرى (بنفس كمية المياه)٠ ونشر هذا المشروع عام ١٩٧٤م، ثم عاد للظهور فى ٢٧سبتمبر ١٩٧٨م ونشر فى جريدة معاريف الإسرائيلية نقلاً عن الصحف الأمريكية عن المشروع الذى يحمل إقتراح بأن تقوم مصر ببيع المياه من نهر النيل لإسرائيل إنه مشروع مهم وجدير بالدراسة، وأن اليشع لم يكن يحلم بإمكانية تحقيق هذا المشروع فى القريب العاجل بين الدولتين لأن جراح الحرب الدامية لم تكن قد التئمت بعد.

ثم قام اليشع كالى فى عام ١٩٨٦م، بتطوير مشروعه ليصبح عنوانه (خطة مياه الشرق الأوسط) فى ظل السلام ضمن أعمال صندوق (آراند هامر) للتعاون الاقتصادى فى الشرق[1] الأوسط، تحت رعاية جامعة تل أبيب. ويقدم رئيس اللجنة الموجهة لصندوق (آراند هامر) هذا المشروع بعبارات شديدة الوضوح، إذ يرى أن (أى جزء تكميلى لأية اتفاقيات سلام، لابد أن يقوم على توازن الموارد المائية لدى البلدان المختلفة فى المنطقة). وترى إسرائيل أن مياه النيل فى مصر، يضيع جزء منها فى البحر المتوسط هباءً دون استغلال، بينما تعانى إسرائيل من نقص مواردها المائية، وفى تقديره أن مصر تبدد سنوياً ١٠ مليارات م٣ من المياه بسبب سوء الاستخدام والتفريط فى المياه إلى البحر المتوسط. ويلاحظ أن شبكة مياه الرى فى إسرائيل تعكس أمراً بالغ الأهمية وهو أن ما يقترحه أليشع كالى (ليس مجرد عرض لمشروع ولكنه يعرض الجزء المكمل لخطة المياه الإسرائيلية) لأن شبكة المياه تم تنفيذها بالفعل منذ عام ١٩٨٠م بطاقة تخزين ٥و٤ مليار م٣ من المياه المتوفر منها حالياً ١,٨مليار م٣، حيث تم عمل بحيرة صناعية سميت ببحر الجبل ، ومنها تضخ المياه فى مواسير ١٠٨ بوصات وهى المواسير الرئيسة والأجزاء الأخرى للمشروع، والمهم ذكره هو أنه فى دير ياسين فى نهاية خط أنابيب

(١) المرجع السابق

الرى الرئيسة، نجد طلمبة الاتصال المعدة لاستقبال مياه النيل المصرية من إمتداد ترعة السلام التى مدها لشبه جزيرة سيناء، هذا الاتصال يوضحه بجلاء اليشع كالى فى الخريطة المرفقة بمشروعه.

وإذا تم مد مياه النيل لإسرائيل فإن إسرائيل ستستطيع زراعة مساحات شاسعة تفوق عشرات المرات الأرض المنزرعة حالياً، الأمر الذى سيجعلها تستقدم مئات الآلاف من المستوطنين اليهود ولكنه سيلحق الضرر بالدلتا حيث ستحتاج إلى فائض مياه النيل لمنع تعدى مياه البحر على أراضى الدلتا.

٣- مشروع يؤر:

ثم عادت فكرة الاستيلاء على مياه النيل من خلال مشروع يؤر، وقد قدم هذا المشروع مدير هيئة المياه الإسرائيلية، خلال مباحثات كامب ديفيد عام ١٩٧٩م. ويقوم هذا المشروع على فكرة شق ثلاثة أنفاق تحت قناة السويس، لتوصيل مياه النيل إلى نقطة ضخ رئيسة فى سيناء، بالقرب من مدينة بالوظة، ومنها ترفع المياه بمقدار عشرات الأمتار بحيث ترفع فى قناة مفتوحة تسير بمحاذاة الساحل الشمالى لسيناء، ومن هذه تتفرع عدة قنوات جانبية لمشروعات الرى والمستوطنات التى تخطط مصر لإقامتها فى سيناء، لتنتهى هذه القناة بعد أن تبدأ الحدود المصرية الفلسطينية، عند بداية جهاز الصرف الصهيونى فى صحراء النقب، وتقدر كمية المياه التى ينقلها هذا المشروع حوالى١ مليار م٣ لرى صحراء النقب منها ١٥٠مليون م٣ لقطاع غزة ويتضمن المشروع الصهيونى إنشاء عدة خزانات للمياه داخل النقب، يتم فيها تخزين كميات كبيرة من المياه كإحتياطى فى حالة إنقطاع المياه لمصرية[١].

٤- مشروع ترعة السلام – الساداتية:

فى إبان معاهدة كامب ديفيد فكر السادات فى مشروع ترعة السلام، وتتمثل فكرة هذا المشروع فى نقل مياه النيل إلى القدس، لتغطية حاجة المؤمنين من كافة الأديان السماوية (آبار زمزم) على حد تعبير السادات، وأوضحت الدراسات الخاصة بهذا المشروع بأنه يمكن نقل ١١و٢ مليار م٣/ سنوياً من مياه النيل. بالإضافة إلى ٣٤و٢مليار م٣ / سنوياً، من مياه الصرف الصحى المعالجة إلى سيناء بغرض التوسع بالأراضى الزراعية وإعادة توزيع السكان، على أن يتم هذا المشروع على أربع مراحل وما يعنينا هو التخطيط لمد قناة من العريش فى شمال سيناء

(١) المرجع السابق

إلى غزة، بطول (٥٠كم) ومنها إلى عسقلان بطول ١٥كم، لنقل ما قدره ٥٠٠ مليون م٣/ سنوياً من المياه، ولم يتم هذا المشروع.

٥- مشروع السلام فى الشرق الأوسط بين إسرائيل وكافة الدول العربية:

وبدأت فكرة هذا المشروع فى حيفا عندما صرح السادات فى السادس من سبتمبر ١٩٧٩م أن صحراء النقب ستستفيد من مياه النيل التى تروى سيناء، وفى نوفمبر ١٩٧٩م أعطى الرئيس السادات إشارة البدء فى حفر ترعة السلام، وطلب من المختصين عمل دراسة علمية كاملة لتوصيل مياه النيل إلى مدينة القدس لتكون فى متناول المؤمنين المترددين على المسجد الأقصى وكنيسة القيامة وحائط المبكى، وذكر السادات (نحن نقوم بالتسوية الشاملة للقضية الفلسطينية، وأنها تخليد لمبادرة السلام).

إلا أنه بتاريخ ١٧/٤/ ١٩٨٠ – أُثيرت ضجة كبيرة فى دول حوض النيل خاصة إثيوبيا، وأيضاً من قِبل المعارضة المصرية، مما دفع رئيس الوزراء المصرى إلى الإنكارفى خطاب ألقاه أمام مجلس الشعب، غير أن هذا الإنكار لم يُجدِ فى إخفاء الحقيقة، وهذا ما يتضح فى الرسائل التى تبادلها السادات مع رئيس الوزراء الإسرائيلى مناحم بيجن.

وكان يُعتقد أن مشروع نقل مياه نهر النيل، إلى إسرائيل فى حكم المؤكد ؛ بسبب إنجاز مشروع لقناة عبر قناة السويس إلى سيناء عام ١٩٩٨م ، وقد يكون هناك بعض الاتفاقات السرية التى وقعتها مصر مع إسرائيل وتطور العملية السلمية فى الشرق الوسط[١].

(١) المرجع سابق.